

عنوان البحث

المقارنة ما بين تأثير الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية بالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات

إعداد الطالب/إسماعيل خالد سالم

٢٤٣٠٠٥١٨

إشراف/

العام الدراسي:

٢٠٢٥

قائمة المحتويات:

٢.....	مقدمة:
٣.....	مشكلة الدراسة:
١١.....	أهمية الدراسة:
١٦.....	أهداف الدراسة:
١٧.....	تساؤلات الدراسة:
١٨.....	فرضيات الدراسة:
١٩.....	الدراسات السابقة:
٢١.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
٢٣.....	المنهجية وطرق البحث:
٢٦.....	أدوات الدراسة:
٢٨.....	حدود الدراسة:
٣٠.....	قائمة المراجع:

مقدمة:

تعتبر القوانين الرقمية من العوامل الرئيسية التي تسهم في تنظيم وتوجيه استخدام التكنولوجيا في المجتمع، حيث تفرض ضرورة وجود إطار قانوني يضمن استخدام التكنولوجيات الحديثة بشكل مسؤول وآمن. ومع تسارع وتيرة التحول الرقمي عالمياً، أصبح الذكاء الاصطناعي أداة محورية تتداخل مع جميع جوانب الحياة اليومية، وتؤثر بشكل عميق على الأنظمة القانونية المتبعة. في هذا السياق، تسعى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى مواكبة هذه التطورات التكنولوجية من خلال تحديث وتطوير قوانينها الرقمية بحيث تتناسب مع متطلبات العصر الحديث.

في المملكة العربية السعودية، جاءت رؤية ٢٠٣٠ كخارطة طريق واضحة لتعزيز الابتكار والتحول الرقمي، حيث يتبين من استراتيجياتها أنها تسعى إلى تكامل التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة. من خلال هذه الرؤية، تعمل المملكة على تطوير بنية تحتية شاملة تدعم استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع الحكومي والخدمات العامة، وكذلك نصت الترتيبات التنظيمية للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي على حوكمة البيانات والذكاء الاصطناعي، وتوفير الإمكانيات المتعلقة بالبيانات والقدرات الاستشرافية وتعزيزها بالابتكار المتواصل بالذكاء الاصطناعي (السعودية، ١٤٤٤هـ، الصفحات المادة ثالثاً)، تهدف المملكة إلى استخدام هذه التكنولوجيا لتحسين الكفاءة العامة للقطاعات المختلفة، وتعزيز جودة الحياة للمواطنين والمقيمين على حد سواء. ولتحقيق ذلك، تتبنى الدولة تشريعات جديدة تُنظم استخدام الذكاء الاصطناعي وتضمن الاستجابة للمخاطر المحتملة، مثل حماية البيانات والخصوصية (التونسي، ٢٠٢٤، صفحة ٣٦٩).

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فهي تعتبر من الدول الرائدة في اعتماد التكنولوجيا الحديثة، والتي تبنت نهجاً متكاملًا لبناء إطار قانوني مرن يدعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي. تسعى الإمارات إلى تقديم نموذج عالمي للابتكار من خلال إنشاء بيئة قانونية تدعم الممارسات التكنولوجية الحديثة، مما يسهل من إدماج الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية، مثل الخدمات المالية واللوجستية والصحية.

تولي الإمارات أهمية كبيرة لحماية البيانات والمعلومات الشخصية في ظل تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال وضع أنظمة قانونية متطورة تضمن حقوق الأفراد وتحميهم من التدخلات غير المرغوب فيها. بالإضافة إلى ذلك، تستثمر الإمارات بكثافة في البحث والتطوير بمجال الذكاء الاصطناعي، متطلعة إلى توظيف هذه التكنولوجيا بشكل يخدم الاقتصاد الوطني والمجتمع، ما يعزز مكانتها كمركز عالمي للابتكار.

تشير التجارب المختلفة لكلا الدولتين إلى أن التأثير القانوني للذكاء الاصطناعي يكمن في قدرة القوانين الرقمية على التكيف مع الابتكارات التكنولوجية السريعة. تقدم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة نماذج متباينة من حيث الرؤى والاستراتيجيات، إذ تعكس هذه المقارنات اختلافات ثقافية وتنموية، فضلاً عن مستويات الإقبال على استخدام الذكاء الاصطناعي في الحياة اليومية.

في النهاية، يمكن القول إن التحديات والفرص الناتجة عن تأثير الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية في كلا البلدين تشكل جزءاً أساسياً من استشراف المستقبل، حيث ستستمر جهود تطوير الأطر القانونية في التأثير على كيفية تعامل المجتمعات مع التكنولوجيا، مما يعد بتطلعات كبيرة نحو مستقبل يجمع بين الابتكار والتشريع القانوني الفعال.

مشكلة الدراسة:

تتجلى مشكلة الدراسة في التحديات التي تواجه كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في سياق تأثير الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية. فمع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، تتطلب الحاجة إلى أنظمة قانونية مرنة وقادرة على التكيف مع الابتكارات السريعة التي يحملها الذكاء الاصطناعي.

تكمن إشكالية هذه الدراسة في كيفية تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية حقوق الأفراد، خاصة فيما يتعلق بالخصوصية وحماية البيانات. إذ تُطرح أسئلة عدة: كيف يمكن للقوانين الرقمية أن تتكيف مع التغيرات السريعة الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي؟ وما هي التحديات القانونية التي قد تظهر نتيجة لعدم توافق هذه القوانين مع الاستخدامات العملية لهذا النوع من التكنولوجيا؟

كما تواجه كل من الدولتين مشاكل تتعلق بكيفية تنظيم الاستخدامات المختلفة للذكاء الاصطناعي، مما يستدعي تحليل الفجوات القانونية الموجودة حالياً ومدى ملاءمتها للابتكارات التكنولوجية الحديثة (المالكي، ٢٠٢٤، صفحة ١٧٨٠). هل القوانين الحالية قادرة على التصدي للمسؤوليات والالتزامات المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي، أم أنها بحاجة إلى تحديث شامل؟

بالإضافة إلى ذلك، تثير مشكلة الدراسة تساؤلات حول مدى قدرة كل دولة على تعزيز الأمن القانوني في ظل استخدام الذكاء الاصطناعي، ومدى استعداد المؤسسات القانونية لتبني حلول مبتكرة تواكب الطفرات التكنولوجية.

بالتالي، تلخص مشكلة الدراسة في تحليل آثار الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية في كلا الدولتين، بغرض استكشاف كيفية تحسين الأطر القانونية لتناسب الاحتياجات المتغيرة وتجارب المجتمع في مواجهة هذه التحديات.

➤ التحديات الممكنة لتأثير الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

تتعدد التحديات التي قد تطرأ نتيجة تأثير الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. يمكن تلخيص هذه التحديات في النقاط التالية:

١. حماية البيانات والخصوصية:

يُعتبر جمع البيانات الشخصية واستخدامها من أكبر التحديات التي تواجه الدولتين. مع تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي، يصبح من الصعب ضمان حماية الخصوصية، مما يستدعي تطوير تشريعات صارمة تضمن أمن المعلومات وحقوق الأفراد.

٢. توافق القوانين الحالية مع التكنولوجيا:

تعتمد القوانين الرقمية الحالية في كلا البلدين على أطر قانونية قديمة لم تعد كافية لمواكبة الابتكارات التكنولوجية السريعة. مما يستلزم تحديثاً جذرياً لهذه القوانين لتكون ملائمة للاستخدامات المتزايدة للذكاء الاصطناعي.

٣. المسؤولية القانونية:

تطرح التطبيقات الذكية تساؤلات حول من يتحمل المسؤولية القانونية عند حدوث خطأ أو ضرر نتيجة لاستخدام الذكاء الاصطناعي. هل يتحمل المطورون، أو المستخدمون، أو حتى الأنظمة نفسها المسؤولية؟ تحتاج الدولتان إلى وضع إطار قانوني واضح يحدد من المسؤول في هذه الحالات (المالكي، ٢٠٢٤، صفحة ١٧٩١).

٤. تنظيم الضوابط الأخلاقية:

هناك حاجة ملحة لوضع ضوابط أخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، خاصة في المجالات الحساسة مثل الرعاية الصحية والمال. يجب التفكير في كيفية ضمان أن تكون الخيارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي تتمتع بأخلاقيات ومبادئ تحترم حقوق الأفراد.

٥. التأكد من الشفافية:

يُعتبر ضمان الشفافية في خوارزميات الذكاء الاصطناعي من أبرز التحديات. يجب أن تكون الآليات والأدوات المستخدمة في اتخاذ القرارات واضحة ومفهومة، مما يتطلب إشرافاً قانونياً وتقنياً فعالاً.

٦. النقص في الكوادر المؤهلة:

تفتقر العديد من الأنظمة القانونية إلى الكوادر المتخصصة فنيًا وقانونيًا للتعامل مع قضايا الذكاء الاصطناعي. يجب الدولي تعزيز قدرات الكوادر القانونية لمواكبة هذه التغيرات التكنولوجية.

٧. الضعف في التعاون الدولي:

نظرًا لأن الذكاء الاصطناعي يعد قضية عابرة للحدود، فإن عدم وجود تعاون دولي فعال في صياغة القوانين والتشريعات قد يؤدي إلى تعارضات قانونية وصعبة في تنفيذ القوانين.

٨. تأثير العوامل الاقتصادية:

يمكن أن يؤثر الذكاء الاصطناعي على سوق العمل، مما يتطلب استجابة قانونية لضمان حقوق العمال ، وتوضيح الوضع القانوني للعاملين في وظائف تأثرت بالتكنولوجيا.

٩. تحديات التكيف مع الابتكار:

يتعين على الجهات القانونية التنظيمية في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة التكيف بسرعة مع التغيرات المستمرة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وهو ما قد يكون تحديًا نظرًا للاختلاف الطبيعي بين الابتكار التكنولوجي وسرعة تطوير القوانين.

١٠. التوازن بين الأمن والحرية:

يجب على الدول السعودية والإماراتية محاولة تحليل التوترات بين فرض قيود معينة على التكنولوجيا من أجل الأمن والسيطرة، وضمان حقوق الأفراد وحياتهم.

بناءً على هذه التحديات، يتوجب على كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات اتخاذ خطوات استباقية نحو وضع تشريعات طموحة وشاملة تهدف إلى حماية حقوق الأفراد وتعزيز الابتكار في آن واحد.

➤ قياس فعالية الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

لقياس فعالية الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، يجب الأخذ في الاعتبار مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تعكس التأثير المباشر وغير المباشر لهذا الذكاء على الأطر القانونية والتنظيمية. وتتضمن هذه المعايير ما يلي:

١. تقييم التشريعات الحالية:

تتمثل الخطوة الأولى في مراجعة وتقييم القوانين واللوائح الراهنة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. يتضمن ذلك تحليل مدى توافق هذه القوانين مع التقنيات الجديدة، ومدى شموليتها وقدرتها على معالجة التحديات القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

٢. تحليل الفرق في الأداء:

يمكن قياس الفعالية عبر مقارنة الأداء السابق لأنظمة القوانين الرقمية قبل وبعد تطبيق الذكاء الاصطناعي. يتضمن ذلك دراسة مدى تحسين الكفاءة، تقليل الوقت المستغرق في الإجراءات القانونية، وتحسين جودة القرارات القضائية.

٣. استطلاعات الرأي للمستخدمين والممارسين:

يمكن إجراء استطلاعات رأي للمحامين والموظفين الحكوميين والمواطنين حول تجربتهم مع الأنظمة القانونية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي. تساعد هذه الاستطلاعات في قياس رضاهم عن فعالية هذه الأنظمة ودرجة ثقتهم بها.

٤. تحليل المخاطر والمشكلات القانونية:

يمكن قياس فعالية الذكاء الاصطناعي من خلال تحليل حالات النزاع والمشكلات القانونية التي تنشأ نتيجة استخدام التكنولوجيا. يساعد فهم المخاطر القانونية والمشكلات المحددة في توضيح أين تم تعزيز الفعالية وأين توجد مواطن القصور (سالم، ٢٠٢٢، صفحة ٥٩).

٥. القياسات الاقتصادية:

يتطلب قياس فعاليات الذكاء الاصطناعي أيضًا النظر في الأبعاد الاقتصادية. يمكن تقييم العوائد الاقتصادية الناتجة عن تطبيق الذكاء الاصطناعي في القوانين الرقمية، مثل تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الإنتاجية (الخطيب، ٢٠٢٠، صفحة ١٢).

٦. تقييم التعليم والتدريب:

يتطلب نجاح تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني استثمارًا في التعليم والتدريب للموظفين. يمكن قياس فعالية الذكاء الاصطناعي من خلال تحليل البرامج التدريبية ومدى تعميم المعرفة حول المواضيع القانونية المرتبطة بالتكنولوجيا (الغامدي، ٢٠٢٣، صفحة ٩٤).

٧. المؤشرات المتعلقة بالأمان والخصوصية:

تعد حماية البيانات وحقوق الأفراد من القضايا الأساسية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي. بناءً على ذلك، يجب دراسة عدد الحالات المتعلقة بخرق الخصوصية أو الأمان، ومدى فاعلية الأطر القانونية في معالجة هذه القضايا.

٨. التطوير والتحديث المستمر:

يمكن أيضًا قياس الفعالية من خلال الاهتمام بالتطوير المستمر للتشريعات لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة. فعالية الذكاء الاصطناعي تتطلب أطرًا قانونية ديناميكية، لذا يجب تتبع التحديثات والتعديلات القانونية بشكل دوري (عبدالرحيم، ٢٠١٨، صفحة ١١٦).

٩. تفاعل الجهات الحكومية مع القطاع الخاص:

قياس فعالية الذكاء الاصطناعي يمكن أن يتم من خلال دراسة مدى تعاون الجهات الحكومية مع الشركات الخاصة في تطوير القوانين الرقمية. مستويات الشراكة والتعاون تعكس فعالية الجهود المبذولة في تطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في النظام القانوني.

١٠. التوجهات المستقبلية:

يتطلب قياس فعالية الذكاء الاصطناعي النظر إلى اتجاهات الابتكار والتكنولوجيا المستقبلية. مدى استجابة الأنظمة القانونية للأفكار الجديدة والأبحاث العلمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون مؤشرًا على فعالية هذه الأنظمة (المالكي، ٢٠٢٤، صفحة ١٧٨٣).

في النهاية، يتطلب قياس فعالية الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات نهجًا شاملاً يجمع بين التحليلات الكمية والنوعية لفهم التأثيرات المترتبة عن استخدامها وتطبيقها في سياقات قانونية متعددة.

➤ دور الإدارة والقيادة في نجاح تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني

يُعتبر الذكاء الاصطناعي أحد أدوات الابتكار الحاسمة التي يمكن أن تعزز من فعالية النظام القانوني وتجعل من العمليات القانونية أكثر كفاءة. ومع ذلك، فإن نجاح تطبيق هذا النوع من التكنولوجيا يعتمد بشكل كبير على الدور الذي تلعبه الإدارة والقيادة في المؤسسات القانونية. فيما يلي بعض الجوانب التي تسلط الضوء على هذا الدور:

١. توفير الرؤية الاستراتيجية:

تعتبر الإدارة الفعالة هي المسؤولة عن وضع رؤية استراتيجية واضحة لتبني الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني. يجب عليهم تصور كيفية دمج هذه التقنية في العمليات الحالية وما هي الأهداف التي يسعون لتحقيقها، مما يساعد الفرق القانونية على فهم الفوائد المرجوة.

٢. تبني ثقافة الابتكار:

يجب أن تعمل القيادة على تعزيز ثقافة الابتكار داخل المؤسسات القانونية من خلال تشجيع الموظفين على استكشاف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتبنيها. ثقافة الابتكار تساعد على تسريع تحول المؤسسات وتجنب المقاومة المحتملة للتغيير.

٣. التوعية والتدريب:

تمتلك القيادة دورًا حاسمًا في تنظيم برامج التدريب والتوعية للموظفين حول كيفية استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. يجب أن تكون الإدارة قادرة على تجهيز الموظفين بالمعرفة والمهارات اللازمة لفهم واستخدام هذه الأدوات بشكل فعال.

٤. إدارة التغيير:

تواجه المؤسسات القانونية تحديات كبيرة عند إدخال الذكاء الاصطناعي، مما يتطلب مهارات إدارة التغيير القوية من قبل القيادة. يجب عليهم تطوير استراتيجيات فعالة للتواصل وتفهم مخاوف الموظفين وتقديم الدعم اللازم لتسهيل انتقالهم إلى أنظمة جديدة.

٥. تحديد الأدوار والمسؤوليات:

من المهم أن تحدد الإدارة بشكل واضح الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتطبيق الذكاء الاصطناعي. يجب أن يكون هناك هيكل تنظيمي يضمن المواءمة بين الفرق القانونية والتقنية لضمان انسيابية عمل الأنظمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

٦. الاستثمار في التكنولوجيا المناسبة:

تتطلب القيادة الناجحة استثماراً ذكياً في التقنيات والأدوات المناسبة لتطبيق الذكاء الاصطناعي. يجب أن تكون الإدارة قادرة على تقييم الحلول المتاحة واختيار تلك التي تلبي احتياجات المؤسسة.

٧. تقييم الأداء والتحسين المستمر:

يتطلب تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني تقييماً مستمراً لأداء الأنظمة والعمليات. يجب أن تكون الإدارة مسؤولة عن جمع البيانات وتحليل النتائج وتقديم الملاحظات لتحسين فعالية استخدام هذه الأنظمة.

٨. تعزيز التعاون بين الأقسام:

يستفيد تطبيق الذكاء الاصطناعي بشكل كبير من التعاون بين الأقسام القانونية والتقنية. يجب على القيادة توفير منصات للتعاون ودعم العمل الجماعي بين الفرق لضمان تحقيق الأهداف المشتركة.

٩. رصد المخاطر والامتثال:

يتعين على الإدارة أن تأخذ في اعتبارها المخاطر القانونية والأخلاقية المرتبطة بتطبيق الذكاء الاصطناعي. يجب أن يكونوا حذرين في تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق القانونية للأفراد.

١٠. تشجيع الابتكار خارجيًا:

يمكن للقيادة في المؤسسات القانونية أن تستفيد من التعاون مع الجامعات والجهات البحثية والشركات التقنية لتبني تطوير الحلول الجديدة في الذكاء الاصطناعي. هذه العلاقات يمكن أن تعزز الابتكار وتسمح للمؤسسات بالمشاركة في مشاريع بحثية مشتركة.

بالتالي، تعتبر الإدارة والقيادة عنصرًا رئيسيًا في نجاح تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني. يتطلب الأمر رؤية واستراتيجيات واضحة، بالإضافة إلى استعداد لإدارة التغيير وتعزيز ثقافة الابتكار. إن الالتزام بالتحسين المستمر والتعاون بين الفرق سيمكن المؤسسات القانونية من الاستفادة القصوى من تقنيات الذكاء الاصطناعي وضمان تقديم خدمات قانونية متطورة وفعالة.

➤ حماية الخصوصية وحماية البيانات في تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني

لتعزيز الخصوصية وحماية البيانات في تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، يمكن اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الكفيلة بمعالجة المخاوف السابقة. إليك بعض الاستراتيجيات الفعالة (عبدالرحيم، ٢٠١٨، صفحة ١٣١):

١. تطوير تشريعات قوية:

- تحديث القوانين: يجب تحديث القوانين واللوائح المتعلقة بحماية البيانات لتعكس التحديات الجديدة التي تفرضها تقنيات الذكاء الاصطناعي. يمكن الاستفادة من التجارب العالمية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) (عبدالرحيم، ٢٠١٨، صفحة ١٥٧).

- وضع معايير واضحة: تحتاج التشريعات إلى تحديد معايير واضحة لجمع ومعالجة البيانات، بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالموافقة والأغراض المحددة لجمع البيانات.

٢. تعزيز الشفافية:

- الإفصاح عن استخدام البيانات: يجب على المؤسسات القانونية الإفصاح بوضوح عن كيفية جمع واستخدام البيانات الشخصية. يجب أن تكون العمليات شفافة، مع تمكين الأفراد من فهم كيفية استخدام بياناتهم.

- التقارير الدورية: نشر تقارير دورية توضح كيفية التعامل مع البيانات، وما تم اتخاذه من إجراءات لحمايتها، يمكن أن يعزز من ثقافة الشفافية.

٣. تطبيق تقنيات الأمان المتقدمة:

- استخدام التشفير: يجب تشفير البيانات الحساسة أثناء التخزين والنقل لحماية المعلومات من الوصول غير المصرح به.

- تحسين نظم الأمن السيبراني: تعزيز نظم الأمان السيبراني لمواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ومراقبة الأنظمة بشكل دوري.

٤. إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي الأخلاقية:

- التقييم الأخلاقي: يجب تطبيق تقييمات أخلاقية قبل تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي، لضمان عدم وجود تحيز أو تجاوزات في المعالجة.

- إشراك مختصين في الأخلاقيات: من المفيد إشراك مختصين لمراجعة وتقييم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحديد الآثار الأخلاقية المترتبة.

٥. تدريب الموظفين:

- ورش العمل والندوات: يجب تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للموظفين حول حماية البيانات وأفضل الممارسات في استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

- تعزيز الوعي الثقافي: العمل على توعية الموظفين بأهمية الخصوصية وحقوق الأفراد يمكن أن يساهم في تعزيز ثقافة حماية البيانات داخل المؤسسة (الغامدي، ٢٠٢٣، صفحة ٩٤).

٦. تقنيات الحد من البيانات:

- تقليل حجم البيانات المجمعة: ينبغي جمع فقط البيانات الضرورية لأغراض المعالجة. تقليل البيانات يقلل من المخاطر المرتبطة بحماية الخصوصية.

- تكنولوجيا إلغاء تعريف الهوية: استخدام تقنيات لإلغاء تعريف الهوية يمكن أن يساعد في حماية هوية الأفراد حتى في حال استخدام بياناتهم لأغراض التحليل والتطوير.

٧. وضع آليات لمراقبة الامتثال:

- تأسيس لجان مختصة: يجب إنشاء لجان أو فرق متخصصة لمراقبة الامتثال لقوانين حماية البيانات وللتعامل مع أي انتهاكات تطرأ.

- إجراءات الشكوى: تطوير نظام يتيح للأفراد تقديم الشكاوى حول انتهاك حقوقهم فيما يتعلق بالبيانات بسهولة وسرعة.

٨. تعاون دولي:

- التنسيق بين الدول: نظرًا لطابع الذكاء الاصطناعي العالمي، يجب على الدول التعاون لتطوير معايير دولية لحماية البيانات وخصوصية الأفراد.

- مشاركة التجارب الناجحة: يمكن أن تسهم تبادل المعرفة والخبرات بين الدول في تطوير استراتيجيات فعالة لحماية البيانات.

٩. تعزيز الشراكات العامة والخاصة:

- تعاون مع الشركات التقنية: يمكن أن يساعد التعاون مع الشركات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي في تطوير حلول مبتكرة وصديقة للخصوصية.

- شراكات مع الجامعات: التعاون مع المؤسسات الأكاديمية يمكن أن يؤدي إلى بحوث تهدف إلى تحسين نظام حماية البيانات وتعزيز الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي.

١٠. تقييم دوري للمخاطر:

- إجراء تقييمات دورية للمخاطر المتعلقة بالبيانات لمتابعة التقدم ومعالجة أي مشكلات جديدة قد تظهر.

- تحليل الحوادث السابقة واستخلاص الدروس منها لتحسين السياسات والممارسات الحالية.

بالتالي، تسهم معالجة مخاوف الخصوصية وحماية البيانات في نجاح تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني. من خلال اتخاذ تدابير فعالة وشاملة، يمكن تقليل المخاطر وتعزيز الثقة بين الأفراد والأنظمة القانونية، مما يؤدي إلى بيئة قانونية أكثر كفاءة وابتكارًا.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في قدرتها على توسيع المعرفة الأكاديمية من خلال تحليل الأدبيات الحالية حول الذكاء الاصطناعي والقوانين، مما يساعد في تحديد الفجوات البحثية ويحفز دراسات مستقبلية تركز على تأثير

التكنولوجيا على حقوق الأفراد. كما تسلط النتائج الضوء على مستجدات البحث، مما يؤدي إلى فتح مجالات جديدة للدراسة لم تُتناول سابقاً.

تعزز الدراسة أيضاً البحث متعدد التخصصات من خلال توفير رؤية شاملة تلبي احتياجات التكامل بين مجالات القانون، تكنولوجيا المعلومات، والأخلاقيات، مما يسمح بتحليل القضايا القانونية من زوايا متعددة. من خلال تطوير أساليب البحث، تساهم في ابتكار تقنيات تحليل جديدة تجمع بين المنهجيات النوعية والكمية، مما يتيح فهماً أعمق للقضايا المطروحة وأدلة موثقة.

علاوة على ذلك، تفتح هذه الدراسة آفاقاً جديدة للحوار الأكاديمي وتنظيم الفعاليات العلمية، مما يعزز تبادل المعرفة بين الباحثين والممارسين في المجال. كما تشجع النتائج على تحفيز الابتكار في البحث القانوني من خلال تطوير مفاهيم جديدة وتقدير الأساليب القانونية التي تتماشى مع الابتكارات التكنولوجية.

إضافة إلى ذلك، تُعدّ الدراسة دعماً هاماً للسياسات العامة من خلال تقديم معلومات قائمة على الأدلة تُفيد صانعي القرار في تطوير سياسات وتنظيمات قانونية تتناسب مع التحديات الناتجة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي. وفي النهاية، تساعد هذه الدراسة في زيادة الوعي بالمخاطر والتحديات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، مما يشجع النقاش حول كيفية حماية الأفراد والمجتمع.

وتتسم دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات بأهمية علمية كبيرة، حيث تساهم في فهم التحولات القانونية التي قد تنجم عن التطورات التكنولوجية. وتتمثل الأهمية في عدة نقاط:

➤ توسيع المعرفة الأكاديمية

تساعد الدراسة في تعزيز الأطر النظرية القائمة من خلال تحليل الأدبيات الحالية حول الموضوع، مما يمكن الباحثين من تقييم الطرق والنتائج السابقة. هذا يُساهم في (الغامدي، ٢٠٢٣، صفحة ٩٤):

- تحديد الفجوات البحثية: من خلال تسليط الضوء على الموضوعات التي لم تُدرس بشكل كافٍ، مما يُشجع على إجراء أبحاث إضافية في المستقبل.

- استكشاف مواضيع جديدة: الدراسة قد تقود إلى اقتراح موضوعات مثل آثار الذكاء الاصطناعي على الخصوصية، حقوق الإنسان، ودور الحكومات.

➤ تطوير دراسات متعددة التخصصات

تتيح الدراسة تعاوناً بين مجالات متعددة مثل القانون، تكنولوجيا المعلومات، والأخلاق:

- تحليل شامل: يمكن أن يوفر الفهم العميق للقضايا القانونية والأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، من خلال دمج الآراء من مختلف التخصصات.

- تحفيز الابتكار: يمكن أن يعزز التعاون بين الباحثين من تخصصات مختلفة في تطوير حلول ابتكارية للتحديات القانونية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي.

➤ تطوير أساليب البحث

تسهم الدراسة في ابتكار أساليب بحث جديدة يمكن أن تعزز من جودة البحث:

- استراتيجيات تحليل جديدة: من خلال دمج الأساليب الكمية والنوعية، يمكن للباحثين الحصول على بيانات موثوقة تعكس التأثير الفعلي للذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية.

- تحليل البيانات الكبيرة: يمكن دمج تحليلات البيانات الكبيرة لاستنتاج النتائج المبنية على أدلة، مما يعكس صورة أوضح لمعرفة كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على أنظمة العدالة.

➤ تعزيز الحوار الأكاديمي والمجتمعي

تمثل الدراسة منصة لإطلاق النقاشات الأكاديمية حول التأثيرات المحتملة للذكاء الاصطناعي (الغامدي، ٢٠٢٣، صفحة ٩٤):

- تنظيم الفعاليات الأكاديمية: يمكن أن يتم تنظيم فعاليات أكاديمية ومؤتمرات تسلط الضوء على النتائج المستخلصة وتناقش حلول التحديات المطروحة.

- تحفيز النقاش العام: يُمكن أن تؤدي النتائج إلى زيادة الوعي بين الجمهور حول قضايا الخصوصية والأمان، مما يدفعهم للمشاركة في النقاشات حول السياسات العامة.

➤ تسليط الضوء على الابتكار في القوانين

تمثل الدراسة فرصة لتحفيز تطوير الأطر القانونية الجديدة:

- إعادة التفكير في الأطر الحالية: تساهم النتائج في إعادة تقييم الأطر القانونية الحالية وتقديم أفكار جديدة تتعلق بكيفية تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

- اقتراح تشريعات جديدة: يمكن أن تفتح الدراسة المجال لتطوير قوانين مثل حماية البيانات أو تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعين الحكومي والخاص.

➤ دعم السياسات العامة المستندة إلى البحث

يمكن أن تؤدي الدراسة إلى تقديم معلومات قيمة لدعم صانعي القرار:

- توجيه السياسات: تتيح النتائج لصناع السياسة تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لتوجيه استخدام الذكاء الاصطناعي مع الحفاظ على المصالح العامة وحقوق الأفراد.

- مراقبة النتائج: تساعد المعلومات المبنية على الأدلة في قياس أثر السياسات والتشريعات على المجتمع، مما يسهل التعديلات الضرورية للاستجابة للتطورات السريعة.

➤ زيادة الوعي بالمخاطر والتحديات

تعتبر الدراسة وسيلة لزيادة الوعي حول المخاطر التي قد تنجم عن استخدام الذكاء الاصطناعي:

- تسليط الضوء على المخاطر: كما تساهم في استكشاف المخاطر القانونية والأخلاقية، مثل التهديدات للخصوصية أو إمكانية التحيز في الخوارزميات.

- استراتيجيات الحماية: يمكن أن تقود النتائج نحو استراتيجيات لحماية حقوق الأفراد وضمان استخدامها بشكل مسؤول.

بالتالي، تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال تعزيز الفهم القانوني للتغيرات التي يسببها الذكاء الاصطناعي، وتقديم أسس علمية تدعم تطوير السياسات القانونية والتشريعات. كما تفتح المجال للأبحاث المستقبلية وتعزز التعاون بين الأكاديميين وصانعي القرار في كلا البلدين.

الأهمية التطبيقية:

تتجاوز الأهمية العملية للدراسة مقارنة تأثير الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية في السعودية والإمارات حدود التحليل النظري، لتصل إلى تطبيقات عملية يمكن أن تؤدي إلى تحسين الأداء القانوني والتكنولوجي في كليهما. وفيما يلي توضيح للأهمية التطبيقية لهذه الدراسة:

➤ تطوير أطر قانونية مبنية على الأدلة:

تتيح المقارنة بين الإدارات القانونية في كلا البلدين تقديم توصيات مستندة إلى بيانات وأدلة ملموسة حول كيفية صياغة القوانين الرقمية بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الناشئة. يمكن أن تساهم هذه الأطر في تحقيق توازن بين الابتكار وحماية الحقوق.

➤ تحسين صياغة السياسات العامة:

تعزز الدراسة فهم صانعي السياسات بالتحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي وبالتالي تساهم في صياغة سياسات عامة أكثر فاعلية تتماشى مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع والشركات. يمكن أن يدعم ذلك الابتكار مع ضمان تطبيق القوانين بشكل عادل وفعال.

➤ تدريب الكوادر القانونية:

يمكن للدراسة أن تسلط الضوء على الحاجة إلى تطوير المناهج الدراسية والبرامج التدريبية للكوادر القانونية. من خلال فهم كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية، يمكن إعداد قانونيين قادرين على التعامل بشكل أفضل مع التحديات المستقبلية.

➤ إنشاء نماذج قانونية تتناسب مع الذكاء الاصطناعي:

تشجع الدراسة على استكشاف نماذج قانونية جديدة تستوعب استخدامات الذكاء الاصطناعي، مثل إنشاء نماذج تعاقدية جديدة تلبي مستقبل العلاقات القانونية المرهونة بالتقنيات الحديثة.

➤ تطوير أدوات قانونية ذكية:

يمكن أن تؤدي مقارنة الاستخدامات القانونية للذكاء الاصطناعي في الدولتين إلى تطوير أدوات وقواعد بيانات ذكية، مثل الأنظمة القانونية المساعدة أو استشارات قانونية مدعومة بالذكاء الاصطناعي. هذه الأدوات يمكن أن تسهم في تسريع إجراءات التقاضي وتقليل التكاليف.

➤ تعزيز التعاون ما بين القطاعين العام والخاص:

يمكن أن تعزز النتائج تطبيق التعاون بين الجهات الحكومية والشركات الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي. يوفر هذا التعاون فرصاً لتطوير حلول قانونية متكاملة تلبي مطالب السوق وتعزز من كفاءة العمليات القانونية.

➤ تعزيز الثقة بين الأفراد والأنظمة القانونية:

يعد تحديد المخاطر والقوانين التي تحمي الأفراد من سوء الاستخدام من قبل أنظمة الذكاء الاصطناعي أحد التطبيقات المباشرة. يساهم ذلك في تعزيز ثقة المواطنين في النظام القضائي والعدالة.

➤ توجيه الاستثمارات في التكنولوجيا القانونية:

يمكن أن تساعد النتائج المستخرجة من هذه الدراسة المستثمرين في استشراف أين ينبغي توجيه المدخرات في حلول التكنولوجيا القانونية، مما يشجع على استقطاب استثمارات جديدة في الشركات التقنية التي تقدم حلولاً مبتكرة.

➤ استجابة سريعة للتغيرات التكنولوجية:

يمكن أن تسهم المقارنة في تطوير استراتيجيات استجابة سريعة لمواجهة التغيرات التكنولوجية السريعة. هذا سيمكن الحكومات والمؤسسات القانونية من التكيف مع الابتكارات دون التأثير على فعالية النظام القانوني.

تقديم أفضل الممارسات كنموذج:

تساعد المقارنة في تحديد أفضل الممارسات القانونية من كلا البلدين واستخدامها كنموذج يعزز الابتكار القانوني، مما يسهل تبادل المعرفة والخبرات بين المحامين والمؤسسات القانونية.

بالتالي، إن الأهمية التطبيقية لدراسة مقارنة تأثير الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات تعكس الدور البارز الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي في تشكيل الجوانب القانونية. من خلال تطبيق النتائج المستخلصة، يمكن تعزيز فعالية النظام القضائي وتحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق، مما يسهم في بناء مجتمع قانوني أكثر تطوراً واستجابة للتحديات المستقبلية.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسية للبحث

- تحليل التأثيرات القانونية والتشريعية للذكاء الاصطناعي:

- يسعى هذا البحث إلى دراسة وفهم كيفية تأثير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات. سيتناول هذا الهدف دور الذكاء الاصطناعي في تشكيل وتطوير المبادئ القانونية، وكيفية استجابة الأنظمة القانونية الحالية لهذا التطور التكنولوجي.

الأهداف الفرعية للبحث

١. تحديد الاختلافات في السياسات القانونية:

- سيقوم هذا الهدف بتحليل السياسات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات. سيتم دراسة الفروقات الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تؤثر على صياغة هذه السياسات، وكيف تساهم كل سياسة في تعزيز الابتكار أو تنظيم الاستخدامات التقنية.

٢. تقييم المخاطر القانونية:

- سيتم استكشاف المخاطر المحتملة المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على جوانب مثل حماية البيانات، وخصوصية الأفراد، والمساواة. سيتم تحليل القوانين الحالية في كلا البلدين، ومدى كفاءتها في التصدي لهذه المخاطر والمتطلبات القانونية اللازمة لتجاوز التحديات المرتبطة بالخصوصية والبيانات.

٣. تحليل القوانين الرقمية المستقبلية:

- سيبحث هذا الهدف في كيفية الاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل، من خلال استكشاف القوانين الرقمية الجديدة التي قد تنشأ نتيجة لتأثير الذكاء الاصطناعي. سيتم تناول كيفية تكيف الأنظمة القانونية مع الابتكارات التكنولوجية المستمرة ومدى أهمية الابتكار القانوني في هذا السياق.

٤. تحديد الفوائد الاقتصادية والاجتماعية:

- سيتم تحليل الفوائد المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين الأنظمة القانونية والخدمات الحكومية. سيركز هذا الهدف على كيفية تعزيز الكفاءة والشفافية في المعاملات القانونية، وتحسين تجربة المواطنين ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم، مما يساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

٥. تقييم دور الجهات التنظيمية:

- سيتضمن هذا الهدف دراسة كيف تتعامل الهيئات الحكومية والتنظيمية مع تحديات وابتكارات الذكاء الاصطناعي من منظور قانوني. سيتم تحليل الهيكليات التنظيمية الحالية، وتحديد مدى فعاليتها في تنظيم هذا المجال الناشئ، وكيفية استجابة الجهات التنظيمية للتغيرات السريعة في التكنولوجيا.

٦. تقديم توصيات لتحسين الإطار القانوني:

- بناءً على النتائج المستخلصة من الدراسة، سيتم تقديم توصيات قانونية وتنظيمية تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني المستخدم لتقنيات الذكاء الاصطناعي. ستتطرق هذه التوصيات إلى ضرورة تكييف القوانين المحلية لتتناسب مع المستجدات التكنولوجية، وتحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق.

تساؤلات الدراسة:

تساؤل البحث الرئيسي

- كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على تطور القوانين الرقمية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، وما هي التحديات والفرص المرتبطة بذلك؟

تساؤلات البحث الفرعية

١. ما هي الفروقات الرئيسية بين السياسات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية ودولة

الإمارات؟ وكيف تنعكس الاختلافات الثقافية والاقتصادية في هذه السياسات؟

٢. ما هي المخاطر القانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في كلا البلدين؟

- كيف تتعامل القوانين الحالية مع قضايا حماية البيانات والخصوصية؟

٣. هل هناك قوانين رقمية مستقبلية يمكن أن تتأثر بزيادة استخدام الذكاء الاصطناعي، وما هي طبيعتها؟

- كيف يمكن أن تستجيب الأنظمة القانونية لتلك التغيرات في المستقبل؟

٤. ما هي الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لتطبيق الذكاء الاصطناعي في تحسين الأنظمة القانونية والخدمات

الحكومية؟ وكيف يمكن أن تسهم هذه الفوائد في النمو المستدام للمجتمع؟

٥. ما هو الدور الذي تلعبه الجهات التنظيمية في تنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي والتكيف مع التغيرات السريعة

في هذا المجال؟

٦. ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها لتحسين الإطار القانوني وتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول

وأخلاقي؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- تؤثر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بشكل كبير على تطور القوانين الرقمية في كل من المملكة العربية

السعودية ودولة الإمارات، مما يخلق تحديات جديدة ويقدم فرصاً لتحسين الإطار القانوني وتعزيز الابتكار.

الفرضيات الفرعية

١. تختلف السياسات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات،

حيث تعكس كل منهما السياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية المميزة لكل بلد.

- تتنبأ هذه الفرضية بأن اختلاف السياقات المحلية سيؤدي إلى تباينات ملحوظة في طريقة صياغة

السياسات القانونية.

٢. تواجه كلا الدولتين مخاطر قانونية مشتركة تنجم عن استخدام الذكاء الاصطناعي، سواء كان ذلك فيما

يتعلق بحماية البيانات أو الخصوصية أو التمييز.

- تتوقع هذه الفرضية وجود تحديات قانونية متشابهة، مما يتطلب تطوير استجابات قانونية ملائمة.

٣. من المحتمل أن تؤدي زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي إلى ظهور قوانين رقمية جديدة تهدف إلى معالجة

التحديات المستقبلية وضمان الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا.

- تتنبأ هذه الفرضية بأن الابتكارات التكنولوجية ستجبر المشرعين على تكثيف جهودهم في المجال القانوني.

٤. ستساهم فوائد الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة والشفافية في الأنظمة القانونية والخدمات الحكومية في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات.

- تتوقع هذه الفرضية أن تزيد من قدرة الأنظمة القانونية على تلبية احتياجات المواطنين بشكل أفضل.

٥. من المحتمل أن تلعب الجهات التنظيمية دوراً محورياً في تطوير استخدامات الذكاء الاصطناعي من خلال صياغة سياسات تشريعية واستراتيجية تضمن الاستخدام المسؤول للأدوات التقنية.

- تتوقع هذه الفرضية أن تؤدي فعالية الجهات التنظيمية إلى تسريع تنفيذ تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل يضمن التوازن بين الابتكار وحقوق الأفراد.

٦. يمكن تقديم توصيات قانونية فعالة لتطوير الإطار القانوني لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي، مما يضمن تحقيق توازن بين الابتكار وحماية الحقوق.

- تتنبأ هذه الفرضية بأن هناك حاجة ملحة لتكييف الأنظمة القانونية لتلبية احتياجات المجتمع والتطورات التكنولوجية السريعة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، للباحثة: مها يسري عبد اللطيف، الكلية: كلية الحقوق، جامعة الزقازيق: ٢٠٢٣ م

تناولت هذه الدراسة المشكلة المرتبطة بتحديد المسؤولية المدنية الناتجة عن الأفعال التي ترتكب بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الروبوتات، سواء كانت هذه الأفعال جنائية أو مدنية. كان الهدف من البحث هو استكشاف مدى وجود وتطبيق المسؤولية المدنية والجنائية للأعمال المنسوبة إلى هذه التقنيات.

أظهرت النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة أن غياب تعريف شامل ومحدد لمفهوم "أنظمة الذكاء الاصطناعي" يؤدي إلى تباين في الآراء الفقهية والتشريعية، مما يؤثر على عملية تحديد المعنى الدقيق لهذا المفهوم. وأكدت على أنه في غياب تشريعات دقيقة، يتم الاستعانة بالقواعد العامة في المحاكم لتطبيق المسؤولية المدنية والجنائية (اللطيف، ٢٠٢٣).

الدراسة الثانية: المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي، للباحث: عمر محمد منيب ادلي

الكلية: كلية القانون، جامعة قطر: ٢٠٢٣ م

تدور مشكلة هذه الدراسة حول المسؤولية الجنائية المرتبطة بالجرائم الناجمة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تحديد المسؤول الحقيقي وتوقيع الجزاء القانوني عليه. كانت أهداف الدراسة تتضمن الوقوف على أهمية ومتطلبات تقنين الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى تحديد المسؤول عن هذه الجرائم.

أبرزت الدراسة مجموعة من النتائج، منها أن كيانات الذكاء الاصطناعي لم تصل إلى مستوى الاستقلال الكامل عن البشر رغم التطور الذي حققته. وبالتالي، فإن الجرائم الناجمة عنها لا تخرج عن دائرة مسؤولية أحد الأطراف المتصلة بها، مثل المصنع أو المبرمج أو المستخدم. وتضمنت التوصيات الخاصة بالدراسة إيجاد طرق مبتكرة لتحديد المسؤولية القانونية في ظل الفراغ التشريعي، بما في ذلك إسناد المسؤولية المسبقة إلى أحد الأفراد كشرط أساسي لعمليات استخدام الذكاء الاصطناعي، لضمان عدم تعارض الجزاءات التقليدية مع الأخطاء الصادرة عن هذه التقنيات (ادلي، ٢٠٢٣).

الدراسة الثالثة: الجندي، محمد صبري، "المسؤولية التقصيرية: المسؤولية عن الفعل الضار (دراسة في الفقه الغربي والفقه الإسلامي والقانون المدني الأردني)"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥ م (١٤٣٦ هـ)

تتناول هذه الدراسة مفهوم المسؤولية التقصيرية من زوايا متعددة، بما في ذلك الفقه الغربي والفقه الإسلامي والقانون المدني الأردني. يركز الجندي على تحليل القواعد العامة التي تحكم الأفعال الضارة، مثل عنصر الخطأ والضرر والعلاقة السببية بينها. من خلال هذا التحليل، تسلط الدراسة الضوء على كيفية تحديد المسؤولية عن الأفعال الضارة في السياقات القانونية المختلفة.

- تؤكد الدراسة على أهمية الفقه الإسلامي في تقديم رؤى متميزة حول الموضوع مقارنةً بالأنظمة القانونية الغربية.

- تشير إلى أن القانون المدني الأردني يعكس توازنًا بين الفقه التقليدي والقوانين الوضعية، مما يدعو إلى تحديث بعض النصوص القانونية لتناسب التطورات الحديثة.

- توصي الدراسة بتحسين الأطر القانونية الأردنية لتعزيز العدالة وحماية الأفراد (الجندي، ٢٠١٥).

الدراسة الرابعة: الحيازي، أحمد، "المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير (دراسة تحليلية انتقادية تاريخية موازنة بالقانون المدني الأردني والقانون المدني الفرنسي)"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٣ م

تركز هذه الدراسة على مسؤولية الأفراد عن أفعال الغير، مع إجراء تحليل نقدي تاريخي لمقارنة القانون المدني الأردني بالقانون المدني الفرنسي. يبحث الحيازي في كيفية تحديد المسؤوليات المتعلقة بأفعال الغير وكيف يمكن تحميل الأفراد مسؤولية التقصير الناتج عن أعمال الآخرين.

- تبرز الدراسة أن القوانين الفرنسية تعتبر أكثر صرامة في تحديد المسؤولية عن أفعال الغير، مما يتيح دراسة مقارنة قيمة مع القوانين الأردنية.

- تشير إلى ضرورة مراجعة بعض النصوص القانونية الأردنية لجعلها أكثر توافقًا مع المستجدات القانونية.

- تقترح الدراسة إنشاء آليات قانونية واضحة تحدد مسؤوليات الأفراد عن أفعال الآخرين، مما يعزز حماية المتضررين (الحيازي، ٢٠٠٣).

الدراسة الخامسة: الدويكات، نصري "المسؤولية التقصيرية عن أضرار الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي في القانون المدني الأردني"، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، ٢٠٢٣ م

تسلط هذه الدراسة الضوء على التحديات القانونية المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية الناجمة عن استخدام الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي. يسلط الدويكات الضوء على كيفية تطبيق القوانين الأردنية الحالية على الأضرار التي قد تنتج عن هذه الكيانات.

- تؤكد الدراسة على ضرورة مراجعة التشريعات القانونية لتناسب القضايا الجديدة الناجمة عن تطور الذكاء الاصطناعي.

- تدعو إلى وضع تعريفات واضحة للكيانات الاصطناعية وتأثيراتها المحتملة على الأفراد.

- تشدد على أن المسؤولية لا يمكن أن تُلقى على الروبوت وحده، بل تشمل أيضاً المصنعين والمستخدمين، مما يستدعي تطوير سياسات قانونية تحدد المسؤوليات بوضوح (الدويكات، ٢٠٢٣).

المنطلقات النظرية للدراسة:

تسارعت وتيرة التقدم التكنولوجي في السنوات الأخيرة، وأصبح الذكاء الاصطناعي (AI) أحد أبرز الاتجاهات التي غيرت وجه العديد من القطاعات في العالم، بما في ذلك القطاع القانوني. في عصر المعلومات، حيث تتزايد كميات البيانات وسرعة التأثير على قرارات الأفراد والمؤسسات، أصبح من الضروري فهم كيفية التأثير المتبادل بين التكنولوجيا والقوانين.

بالطبع! إليك المنطلقات النظرية التي يمكن استخدامها في دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات:

وتتمثل المنطلقات النظرية للدراسة فيما يلي:

١. نظرية التنظيم الاجتماعي:

- تهدف هذه النظرية إلى فهم كيفية تفاعل القوانين والتكنولوجيا مع التركيبة الاجتماعية والثقافية. من خلال هذه النظرية، يمكن تحليل دور الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل الأسس القانونية والاجتماعية في كلا البلدين، وكيف يمكن أن تؤثر الديناميات الاجتماعية على صياغة القوانين الرقمية.

٢. نظرية الابتكار والتغيير:

- تركز هذه النظرية على كيفية تأثير الابتكار التكنولوجي على العمليات التقليدية، بما في ذلك القوانين واللوائح. يمكن استخدام هذه المنطلقات لتحليل كيفية إدخال الذكاء الاصطناعي كوسيلة لتعزيز الكفاءة والشفافية في القوانين الرقمية، ودراسة كيفية استجابة الأنظمة القانونية للتغيرات السريعة الناتجة عن الابتكار.

٣. نظرية حماية الحقوق:

- تستند إلى مبدأ أن حماية حقوق الأفراد أساسية في صياغة القوانين. يجب أن تؤخذ هذه النظرية في الاعتبار عند دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على الخصوصية وحماية البيانات، حيث يتعين على القوانين الرقمية الجديدة موازنة الابتكار والحق في الخصوصية.

٤. نظرية البيانات الكبيرة والتحليل:

- تعكس هذه النظرية أهمية البيانات في العصر الرقمي، حيث تلعب البيانات الضخمة والتحليل دورًا محوريًا في تحسين اتخاذ القرارات. يمكن استخدام هذه المنطلقات لفهم كيف تؤثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي المعتمدة على البيانات على الأنظمة القانونية، وضرورة وضع لوائح تنظم جمع البيانات واستخدامها.

٥. نظرية النزاهة القانونية:

- تركز على أهمية الحفاظ على النزاهة والعدالة في الأنظمة القانونية. من خلال هذه المنطلقات، يمكن دراسة المخاطر المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، مثل التمييز والتحيز التكنولوجي، وكيف يجب أن تكون القوانين قادرة على التصدي لهذه المخاطر لحماية النزاهة القانونية.

٦. نظرية الحكم الرشيد:

- تعكس هذه النظرية أهمية الشفافية والمساءلة في العمليات الحكومية. يمكن استخدام هذه المنطلقات لفهم كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في تحسين مستوى الخدمات الحكومية، وإدارة المخاطر، وضمان أن العمليات القانونية تتسم بالكفاءة والعدالة.

أهمية المنطلقات النظرية

تساعد هذه المنطلقات النظرية في تشكيل إطار العمل للدراسة، مما يمكن الباحث من تحليل الظواهر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والقوانين الرقمية بشكل شامل، وتقديم رؤى تسهم في تطوير السياسات والاستراتيجيات القانونية.

المنهجية وطرق البحث:

لعرض منهجية وطرق البحث لدراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، يمكن استخدام المنهجيات الكمية والنوعية بالإضافة إلى الأساليب التكميلية، لذلك سنعتمد على المناهج التالية:

١. المنهج المقارن:

○ سيتم استخدام المنهج المقارن لمقارنة السياسات القانونية في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي. سيساعد هذا في تحديد الفروق والتشابهات في التشريعات وكيف تؤثر على التطبيقات التكنولوجية.

٢. المنهج الوصفي التحليلي:

يعتمد على وصف وتحليل الظواهر القانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي. سيتم جمع معلومات عن السياسات واللوائح الحالية، وتحليل كيفية استجابة الأنظمة القانونية للتغيرات التكنولوجية.

➤ تصميم الدراسة

تم تصميم هذه الدراسة بحيث تتبع منهجاً كمياً يركز على جمع البيانات العديدة حول تأثير الذكاء الاصطناعي على تطوير القوانين الرقمية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات. الهدف هو الحصول على بيانات تمكن الباحثين من قياس العلاقة بين استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والابتكار في الأنظمة القانونية، بالإضافة إلى تأثير ذلك على حماية حقوق الأفراد وضمان النزاهة القانونية.

أدوات جمع البيانات

سيتم تصميم استبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة حول تأثير الذكاء الاصطناعي على السياسات القانونية، بالإضافة إلى تقييم المخاطر والفوائد المرتبطة به، إذ سيتم تقسيم الاستبيان إلى أقسام رئيسية تغطي

مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، مع استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس مستوى الاتفاق أو الاختلاف مع العبارات المقدمة.

➤ إجراءات جمع البيانات

تم توزيع الاستبيان على العينة المختارة من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك البريد الإلكتروني، والاستبيانات الإلكترونية، والتوزيع المباشر في مواقع العمل. تم تقديم توجيهات واضحة للمشاركين لضمان فهمهم للأسئلة وتقديم إجابات دقيقة. كما تم ضمان سرية المشاركات للحفاظ على نزاهة البيانات.

➤ التحليل الإحصائي

بعد جمع البيانات، تم استخدام برامج التحليل الإحصائي لتحليلها. تضمنت عملية التحليل الإحصائي استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل التحليل الوصفي، واختبارات الفرضيات، وتحليل التباين (ANOVA)، والانحدار الخطي المتعدد. تهدف هذه الأساليب إلى فهم العلاقة بين استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والابتكار في الأنظمة القانونية، بالإضافة إلى تأثير ذلك على حماية حقوق الأفراد وضمان النزاهة القانونية.

➤ مجتمع البحث والعينة:

يتكون مجتمع البحث من خبراء قانونيين، محامين، وممارسين في مجال تكنولوجيا المعلومات في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات. سيتم اختيار عينة عشوائية تتضمن حوالي ٢٠٠ مشارك لضمان تمثيل شامل.

➤ اختبارات الفرضيات

لتقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على القوانين الرقمية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، سيتم إجراء اختبارات لعدد من الفرضيات المرتبطة بالدراسة. تتضمن هذه الفرضيات فرضيات رئيسية وفرعية قابلة للاختبار. إليك بعض أبرز الاختبارات المقترحة للفرضيات:

فرضيات الدراسة

١. الفرضية الرئيسية (H1): هناك تأثير إيجابي ملموس لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على تطوير القوانين الرقمية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات.

- اختبار الفرضية: استخدام تحليل الانحدار لتقدير العلاقة بين استخدام الذكاء الاصطناعي والتغيرات في القوانين الرقمية، عن طريق قياس متغيرات مثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وقت الاستجابة التشريعية، ورضا المعنيين.

٢. الفرضية الفرعية (H1a): استخدام الذكاء الاصطناعي يعزز من كفاءة الأنظمة القانونية في كلا البلدين.

- اختبار الفرضية: يمكن تقييم كفاءة الأنظمة القانونية من خلال مقارنة البيانات قبل وبعد تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي، باستخدام تحليل التباين (ANOVA) أو اختبارات T.

٣. الفرضية الفرعية (H1b): هناك اختلافات كبيرة في كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على تطوير القوانين الرقمية بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات.

- اختبار الفرضية: استخدام اختبار Kruskal-Wallis أو ANOVA لمقارنة النتائج بين العينات من كلا البلدين لتحديد ما إذا كانت هناك أي فروق ذات دلالة إحصائية.

٤. الفرضية الفرعية (H1c): تساهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز حماية البيانات وحقوق الأفراد في الأنظمة القانونية.

- اختبار الفرضية: يمكن استخدام تحليل الانحدار اللوجستي لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وارتفاع مستوى حماية البيانات وحقوق الأفراد.

٥. الفرضية الفرعية (H1d): تثير تقنيات الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية جديدة تتعلق بالخصوصية والنزاهة.

- اختبار الفرضية: يمكن استخدام تحليلات الكمية والنوعية لاستطلاع آراء المشاركين عن التحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والمقارنة بين المعطيات الإحصائية.

إجراءات الاختبار الإحصائي

١. جمع البيانات: تعبئة الاستبيانات وتحليل البيانات المجمعة.

٢. إجراء الاختبارات الإحصائية: استخدام البرمجيات الإحصائية مثل SPSS أو R لإجراء الاختبارات المطلوبة وتحديد دلالتها الإحصائية.

٣. تفسير النتائج: بناءً على القيم p الناتجة عن الاختبارات، يمكن اتخاذ قرار بشأن قبول أو رفض الفرضيات.

من المتوقع أن توفر نتائج اختبارات الفرضيات رؤى قيمة حول العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقوانين الرقمية، مما يساعد في إعداد توصيات عملية لتطوير السياسات القانونية في كلا البلدين وتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول.

➤ استنتاجات واستعراض النتائج

استنادًا إلى نتائج التحليل الإحصائي، سيتم تقديم استنتاجات واضحة حول أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني في كل من دولة السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

أدوات الدراسة:

تُعد أدوات جمع البيانات من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها الباحثون للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء التحليلات والوصول إلى النتائج والاستنتاجات. في دراسة أثر استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الرقمي في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تم استخدام استبيان مغلق كأداة رئيسية لجمع البيانات. يعكس تصميم الاستبيان وتوزيعه وتحليله الأهمية الكبيرة التي توليها الدراسة لجمع بيانات دقيقة وشاملة.

➤ تصميم الاستبيان

تم تصميم الاستبيان بشكل يضمن تغطية كافة الجوانب المتعلقة أثر استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الرقمي في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة. اشتمل الاستبيان على مجموعة من الأسئلة المغلقة التي تم تصنيفها إلى عدة أقسام رئيسية، حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة الاتفاق أو الاختلاف مع كل عبارة. يتضمن مقياس ليكرت خمس درجات تبدأ من "موافق بشدة" وتنتهي بـ "غير موافق بشدة"، مما يتيح للمشاركين التعبير عن آرائهم بدقة.

➤ أقسام الاستبيان

عند تصميم استبيان لدراسة أثر الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، يمكن تقسيمه إلى عدة أقسام رئيسية:

١. المعلومات الشخصية العامة

٢. المعرفة بالذكاء الاصطناعي

- هل لديك معرفة سابقة بالذكاء الاصطناعي؟ (نعم/لا)

- كيف تصف مستوى معرفتك بالذكاء الاصطناعي؟ (مستوى مبتدئ، متوسط، متقدم)

- ما هي المصادر التي حصلت منها على معلومات حول الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني؟

٣. استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني

- هل تستخدم الذكاء الاصطناعي في عملك القانوني؟ (نعم/لا)

- إذا كانت الإجابة بنعم، فما الأدوات أو البرمجيات التي تستخدمها؟

- ما هي الوظائف التي تعتقد أن الذكاء الاصطناعي يُحسنها في عمل المحامي (مثل: البحث القانوني، إدارة الملفات،

التنبؤ بنتائج القضايا)؟

٤. تأثير الذكاء الاصطناعي على الممارسة القانونية

- كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على كفاءة العمل القانوني لديك؟

- هل تعتقد أن استخدام الذكاء الاصطناعي يعزز من دقة القرارات القانونية؟ (نعم/لا، مع تبرير)

- ما هي التحديات التي تواجهها عند استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني؟

٥. الآثار القانونية والأخلاقية

- ما هي المخاوف الأخلاقية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني؟

- كيف ترى تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الأفراد وحفظ الخصوصية؟

- هل تعتقد أن هناك حاجة لتنظيمات قانونية خاصة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضايا القانونية؟

٦. المستقبل وتوجهات الذكاء الاصطناعي

- كيف تتوقع أن يتطور استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني خلال السنوات القادمة؟

- ما هو دور القانونيين في التعامل مع التطورات الجديدة في الذكاء الاصطناعي؟

- هل لديك أي اقتراحات لتحسين استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني؟

٧. الاستنتاجات والآراء الشخصية

- ما هي آرائك العامة حول تأثير الذكاء الاصطناعي على النظام القانوني في السعودية والإمارات؟

- هل ترغب في تقديم مزيد من التعليقات أو الملاحظات حول موضوع الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني؟

بالتالي، يمكن أن تُجمع الإجابات من الاستبيان لتحليل أثر الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، بما يساعد في فهم كيفية تأثير التقنيات الحديثة على الممارسات القانونية والمستقبل الذي ينتظر هذا القطاع.

حدود الدراسة:

حدود الدراسة تعتبر جزءاً أساسياً في أي بحث، لأنها تحدد الإطار الذي سيتم من خلاله تحليل الموضوع. في دراسة أثر الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، يمكن تحديد حدود الدراسة على النحو التالي:

١. النطاق الجغرافي

- ستركز الدراسة على المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة فقط، مما يعني أنه لن يتم تناول آثار الذكاء الاصطناعي في الدول الأخرى.

٢. الزمن

- ستتناول الدراسة الفترة الزمنية الأخيرة، مثل السنوات الخمس الماضية، لتحديد مدى انتشار استخدام الذكاء الاصطناعي وتأثيره، مع التركيز على الاتجاهات الحالية والمستقبلية.

٣. موضوع الدراسة

- سيتم التركيز بشكل خاص على كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في الممارسات القانونية، والتقنيات المختلفة المستخدمة، وتأثيرها على كفاءة وجودة العمل القانوني.

٤. الفئة المستهدفة

- ستستهدف الدراسة المحامين، القضاة، والموظفين القانونيين في المؤسسات الحكومية والخاصة، ولن تشمل الدراسة عامة الجمهور أو الطلاب غير المختصين في المجال القانوني.

٥. الأدوات والتقنيات

- ستستخدم الدراسة أساليب جمع البيانات النوعية والكمية، مثل الاستبيانات والمقابلات، مع التركيز على الأدوات والتقنيات المستخدمة في الذكاء الاصطناعي، مثل تحليل البيانات اللغوية وتطبيقات التعلم الآلي.

٦. المحددات القانونية والأخلاقية

- سيتم تناول الجوانب القانونية والأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، لكن لن تتناول الدراسة التشريعات التفصيلية القانونية المتعلقة بتقنيات معينة بشكل كامل.

٧. النتائج:

- ستقتصر الدراسة على تحليل الآراء والتوجهات الحالية، ولن تتناول النتائج المستقبلية المرتبطة بتطورات الذكاء الاصطناعي بعد فترة البحث.

بالتالي، تحدد حدود الدراسة بشكل واضح ما سيتم تغطيته وما لن يتم التركيز عليه، بينما تتيح للباحث إجراء تحليل شامل للأثر المحتمل للذكاء الاصطناعي في المجال القانوني ضمن الإطار المحدد.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

١. ابراهيم حسن عبدالرحيم. (٢٠١٨). الذكاء الاصطناعي والجريمة الإلكترونية. دبي: مجلة الأمن والقانون.
٢. أحمد الحيازي. (٢٠٠٣).: الحيازي، أحمد، "المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير (دراسة تحليلية انتقادية تاريخية موازنة بالقانون المدني الأردني والقانون المدني الفرنسي. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
٣. آيات بنت أحمد التونسي. (٢٠٢٤). القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وآثارها القانونية (دراسة تحليلية مقارنة). السعودية: ajspp الإصدار السابع- العدد الثالث والسبعون، بتاريخ الإصدار: ٢، تشرين الثاني - ٢٠٢٤.
٤. خالد بن عبدالرحيم بن جابر المالكي. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي "دراسة تحليلية تأصيلية". كلية الشريعة والقانون بدمهور: جامعة الطائف.
٥. رنا خالد محمد الغامدي. (٢٠٢٣). تحسين جودة التعليم بالمملكة العربية السعودية باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي. السعودية: رابطة التربويين العرب.
٦. سوفي نبيل. (٢٠٢١). أثر التوازن بين العمل والحياة على الالتزام التنظيمي بوجود الرضا الوظيفي كمتغير وسيط حالة العاملين الشبه طبيين بمستشفى الطاهير. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/180076>
٧. عمر محمد منيب ادلي. (٢٠٢٣). المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي. قطر: جامعة قطر.
٨. كريم علي سالم. (٢٠٢٢). الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي. العراق: مركز جيل البحث العلمي.
٩. للبيانات والذكاء الاصطناعي، الهيئة السعودية. (١٤٤٤هـ). السعودية.
١٠. محمد صبري الجندي. (٢٠١٥). "المسؤولية التقصيرية: المسؤولية عن الفعل الضار (دراسة في الفقه الغربي والفقه الإسلامي والقانون المدني الأردني). الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
١١. محمد عرفان الخطيب. (٢٠٢٠). الذكاء الاصطناعي والقانون" نحو مشروع قانون مؤطر للذكاء الاصطناعي". قطر: وزارة العدل- مركز الدراسات القانونية والقضائية.
١٢. مها يسري عبد اللطيف. (٢٠٢٣). المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي. مصر: كلية الزقازيق.
١٣. نصري الدويكات. (٢٠٢٣). المسؤولية التقصيرية عن أضرار الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي في القانون المدني الأردني". الاردن: مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية.



Midocean University

Faculty of Law

Department / Digital Law

Research Title

**Comparing the Impact of Artificial Intelligence on Digital Laws in the Kingdom of
Saudi Arabia and the United Arab Emirates**

Student preparation/Ismail Khalid Salem.

Supervisor/

Year:

٢٠٢٥